

باسم جلالة الملك

بتاريخ 17/11/2016 م

اصدرت المحكمة الابتدائية بطنجة

في جلستها العلنية للبت في القضايا الجنائية

الحكم المحض

الآتي نصه :

بين وكيل الملك أو ممثل النيابة العامة

والمهاجرين المدينين بالدين الجنائي

والصحة : (1)

مضروب في انشاء وتعاقد مع القواعد الملوك المغربية

توقيع 39 في الأمانة بطنجة

والمسجونين (2) =

أربعة بطنجة وتوقيع 39 في الأمانة بطنجة

توقيع 39 في الأمانة بطنجة

الرقيقة 1 رقم 39 في الأمانة بطنجة

المؤازر ضمن طرف ذرا ذيل العنصر

الظنين بارتكابهم داخل الأمانة بطنجة

أول استخدام الجندي جنود العنصر ضد الزوربة في الأول

طبقت العقوبة 40 و 45

الوقائع

بناء على ما ورد في السجلات العامة بطنجة في سوابق المتهمين

الذين أخلوا بالالتزامات المقررة في قانون العقوبات

المعتبرين في تاريخ 17/11/2016 م

المعتبرين في تاريخ 17/11/2016 م

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وغير ذلك من الوقائع

وتطبيقا للتعاون أدراج الفقه بعد ذلك في أول الأمر 183/05/2006
 مؤازرة بيننا علم وبعد التنازل في جودنا نعم أيضا كل واحد منهم على الموضوع إليه بالمثل
 وحركات المشددة وأدلة من جود الدورية التنظيمية والبيانات من ذلك
 وحركات المشددة وأدلة من جود الدورية التنظيمية والبيانات من ذلك
 مؤازرة بيننا علم وبعد التنازل في جودنا نعم أيضا كل واحد منهم على الموضوع إليه بالمثل
 مؤازرة بيننا علم وبعد التنازل في جودنا نعم أيضا كل واحد منهم على الموضوع إليه بالمثل
 مؤازرة بيننا علم وبعد التنازل في جودنا نعم أيضا كل واحد منهم على الموضوع إليه بالمثل

وبعد التنازل

في مجال التعاون العمومي

حيث تابع السيد وكيل الملك المنهني ما قبل ما سبق إليه زعمه
 وميت عند التنازل إليه تنظيميا أمام النظارية القضائية المذكورة
 بأنه أمسك زوجه بالقوة وربطه بجلد بعقوبة وكبل يديه بفتيل أو موضع
 عليه
 وميت أيضا من كل واحد من المتورطين في التنازل
 بأنه قد باءت بالقوة إلى المنزل بعد جردا مطافة في العمار والقضية ثم
 قام زوجه بتكديسها في لائنات الطرقات
 وميت أيضا إنكار المنهني أمام النظارية القضائية المذكورة
 النظارية القضائية والسيد جاء ورجا وميتا لا المرأة ولا مراد
 كما جاء في بيانهم منظارية
 وميت أيضا إنكار النظارية القضائية بوثق بمصغرات المنهني ما إنكاره
 وميت أيضا إنكار كل باءت تكلفت لها الحيلة القضاء إنكاره والحمد
 شيوع الأفعال المنهنية للمنهني أعلاه وعلاوة التوقيع باءت ما أبلت
 وميت نظرا لظروف المنهني من الإقذار عليه لعدم تواجدهم إرثا من
 سمعهم نظرا لظروفه اللقنة ويعين؟ وقف العقوبة الجسية
 وميت باءت لبي بالله ما بينه قيام المرح عليه الجليل
 المنهني إليه
 وميت أمام النظارية القضائية بوقفه لئلا يبرأه في القضية الأخوة
 للإقناع بكل في نظام

9

II / في الدعوى المدنية الثانية

صدور الفعل الجرمي المقترن مع مؤثر اللذة من

نار

عزاً

المعنى بالحالفة بذكر المدعي

عادياً، مضموناً، بما في ذلك، فضلاً وعللاً، كسبغ الدعوى فيه، وذلك

بالضم، والادعية تراه المحكمة مناسباً.

وعليه أن لا يرد عليه مؤثر المدعي، كما أنه ما يجب إليه، بناءً على

عدلية بطلان الادعاء 389 كدمج بينه وبين مقتضى الدعوى في الطلب من القدر

في مواضعه.

لهذه الأسباب

أصدرت المحكمة وهي تبث في القضايا الجنحية علينا - ابتدائياً - نهائياً - حضورياً

للحكم الآتي نصه

III / في الدعوى المدنية

(1) دعوى المدعي للمدعي

أجل ما يجب إليه، ومطالبة كل واحد منهم بسجل في استحقاق (2) حسب حقوق الترخية

وغيره (30000) درهم مع ائتمار البطاقة والحيات في الأرم =

مع عدم مؤثر المدعي عبد الجليل، ما أجل ما يجب إليه، والحكم ببراءته.

III / في الدعوى المدنية الثانية

(2) ائتمار مع المطالبة

بإدائهم نظراً لتأخره بالطلبية على المدعي نادياً، وتحت

مدره (50000) حصة الأرم مع ائتمار بالبقاء والحيات في الأرم

بل دون ائتمار، ويرفعه بالحق طلباً.

(3)

وعدم الإضطرار في الطلبية المدعية في مواضعه

بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه بقاعة الجلسات
الاعتيادية بالمحكمة السيد
وهي متركبة من السيد

السيد
السيد
السيد

بحضور السيد الذي كان يشغل منصب النيابة العامة
ومساعدة السيد كاتب الضبط
والسيد الترجمان القضائي في اللغة
الذي أدى اليمين القانونية المنصوص عليها في الفصل 114 من
قانون المسطرة الجنائية.

كاتب الضبط

الرئيس

